

## الفكر العربي وأسئلة الراهن

أحمد البرقاوى (\*)

حين لا يقدم الواقع أجوبة عن أسئلة يطرحها الفكر فإننا نكون إذ ذاك أمام احتمالين: إما أن الأسئلة التي طرحناها على الواقع أسئلة زائفة، والأسئلة الزائفة لا جواب واقعيًا عنها، أو أن الواقع راكد إلى الحد الذي ليس باستطاعته أن يجيب. نتقدم بهذه الفكرة ابتداءً لأننا أمام مشكلة جد معقدة ألا وهي: كيف تأتي أن تكون بعض أسئلة الراهن أسئلة طُرحت قبل قرن ونصف من الزمان؟.

أجل: فسؤال التقدم التاريخي الذي طرحه النهضويون العرب مازال سؤال المعاصرين من المفكرين العرب. وسؤال نحن والغرب الذي جهد الفكر النهضوي لفضّه، ما زال راهناً بل وحاضراً بصورة أكثر إلحاحاً. ناهيك عن أسئلة الدين والعلم والفلسفة واللاهوت، ونظام الحكم، والتجديد الديني. أتراها أسئلة يطرحها الوعي العربي انطلاقاً من رؤية العالم كما يجب أن يكون، أم هي أسئلة ناتجة عن وعي العالم كما هو أو بما ينطوى على إمكانيات تحتاج إلى إرادة مولدة للأجنة.

القول بأن الواقع راكد لم يتغير منذ نهاية القرن التاسع عشر وحتى هذه اللحظة المعيشة، قول يتناقض مع سيرورة التاريخ الفعلية. لكن التغير لم يكن في اتجاه الإجابة الواقعية عن أسئلة الفكر العربي الحديث. أي أن أياً من أهداف عصر النهضة العربية لم يجد طريقة إلى التحقق.

فإذاً الأهداف تعبير عن أوتوبيا مفكرين يعيشون هاجس البشر الحقيقي والأصيل، لكنهم ما كانوا يمتلكون حاسة الشم التاريخي.

وفي كل الأحوال لسنا في معرض محاكمة فكر النهضة العربية واستطالاته، ولا في إطار الحكم على فكر ما بين الحربين وما بعدها. لسنا في وارد هذا كله. كل ما نسأل لماذا أسألنا الراهنة أشبه بأسئلة الماضي القريب؟ أليس من الحكمة والحال هذه

(\*) . أستاذ الفلسفة، جامعة دمشق.

أن نتحرر من أسئلة الماضي القريب ونطرح أسئلتنا المعاصرة، أى أهدافنا الواقعية؟  
فلطالما أن أهدافنا القديمة قد مضى حين من الدهر على طرحها دون أن ترى النور؟

نحن أمام مشكلة حقيقية. المشكلة هي التالية : علاقة الطموحات بالواقع. إذا ما  
نظرنا إلى المسألة من هذه الزاوية فإن الأسئلة نفسها التي طرحنا في الماضي يمكن  
أن تصبح واقعية إذا ما أحسن البحث عن أجوبة واقعية عنها.

دعوني الآن أحدد زاوية رؤيتي للمشكلة التي نحن بصدد عرضها، والبحث عن  
حل لها : أقصد مشكلة العلاقة بين الإمكانية وبين التاريخ وذلك لأنها ذات ارتباط  
صميم بمسألة العلاقة بين الأهداف وتحققها في الواقع.

تقوم أطروحتي على أن لا شيء قابل للتحقق تاريخياً إذا لم يكن بالأصل إمكانية  
قابلة في قلب الواقع. ومن المحال تكسير رأس التاريخ لإجباره على أن يكون كما نريد  
دون أن يكون التاريخ في حالة حمل صادق، أقول صادق لأن أكثر المشكلات في  
الحمل الذي يخدم الإرادة. وبارتباط هذه الأطروحة نقول: إن إمكانية قابلية في قلب  
التاريخ تظل قابلة فيه إذا لم تجد الإرادة الفاعلة لنقلها إلى إمكانية. إذا انطلقنا من هذه  
الأطروحة الصادقة تاريخياً والتي هي منهج في التفكير وحلنا وفقها العلاقة بين أسئلة  
الفكر العربي وبين الواقع ندرك أمرين: لماذا أخفقت الأفكار بالمعنى التاريخي؟ وما  
هي الأفكار القابلة للتحقق؟

الأفكار هنا مأخوذة بوضعها أهدافاً- أسئلة. والإخفاق هنا معناه عدم التحقق. إذن  
إما أن أهدافنا إمكانيات لم تجد الإرادة، أو إرادة واعية أنتجت أهدافنا دون أن تكون  
إمكانيات؟

النقطة الثانية ذات الدلالة المنهجية هي التالية: يبدأ البعض بطرح رؤيته لطبيعة  
العصر، ثم يعود إلى الواقع العربي ليراه من زاوية العصر فيطلب من الغرب الدخول  
إلى العصر. وهذا منطق غير سليم في الدخول إلى المشكلة التي نحن بصدددها. فما  
معنى دعوة البعض: لضرورة دخول العرب إلى العولمة مثلاً، وكأن المسألة هي مسألة  
خيار أن ندخل أو لا ندخل. ثم ما معنى أن ندخل أصلاً؟ ويتعرف باحث ما على  
التجربة اليابانية أو تجربة بلدان جنوب شرق آسيا، فيصرخ بنا هيا لنعيد تجربة هذه  
البلدان، بل إن بعض سياسيين بلدان الوطن العربي الذين يحكمون إمارة من دولة لا

يتجاوز عدد سكانها ١٠٠ ألف نسمة يستدعون خبيراً ليرسم لهم طريقاً يوصلهم إلى نهاية يابانية.

الصواب هو أن نمتحن أسئلتنا وفق منطق العصر لمعرفة هل هي أسئلة صحيحة راهنة أم زائفة؟ وأن نكشف في الواقع نفسه عن أسئلة جديدة لم تطرح في السابق- إن وجدت طبعاً. لا أن نطرح أسئلة لا معنى لها. كاستعادة تجارب الآخرين بشحمها ولحمها. وهذا ليس دفاعاً عن الخصوصية كما يحلو للبعض، إطلاقاً، هذا عودة إلى العلاقة التي تحدثت عنها حول الإمكانية والواقع.

دعوني الآن أقدم أمثله عن أسئلة راهنة - قديمة. أولاً، سؤال الوحدة العربية، وهو هدف مشترك عند الأغلبية من العرب، وحضوره قوى إلى الحد الذي يدفع السلطات العربية التي هي القضية الأساسية أمام الوحدة إلى الإدعاء بأنها مع الوحدة. والهدف هو ثمرة وعى بأن هناك قوماً اسمهم العرب مجزئين إلى دول شتى، رغم أن العرب يحوزون على ما هو مشترك. إذن الوحدة العربية هدف لم ينشأ من فراغ. هو إمكانية. وما يتمتع به العرب من شروط موضوعية تسمح بأن تكون الوحدة إمكانية. النظر إلى الوحدة تم في إطار التذليل على أن العرب أمة يحوزون على كل شروط تكون الأمة، ولما كان العرب أمة، ولما كان أفرادها يعون أنهم ينتمون إلى أمة فإن الوحدة ضرورة تاريخية ولا بد أن تقوم.

ودولة الوحدة هي النقيض للدولة القطرية التي هي شكل فاجع لمصير العرب. ولكن كيف نتحقق الوحدة؟ لا أحد يعرف سوى أنه يجب أن تتحرك الجماهير العربية لتحقيق الوحدة. هذا هو الوعي القديم بالوحدة العربية. الآن هل هذا السؤال- الهدف زائف أم حقيقي؟ الجواب هو سؤال حقيقي لأنه إمكانية، لكن هذه الإمكانية ضاعت وتضيع وقد تضيع إلى أمد طويل لأن الوعي والإرادة لم يتعاملا مع هذه الإمكانية تعاملاً صحيحاً. كيف؟

افتراض أن وجود أمة ما قبل الدولة يقود إلى الدولة بالضرورة. لكن العرب ليسوا أمة ما قبل الدولة. العرب قوم ما قبل الأمة. لأن الدولة هي العامل الحاسم في تحقيق الأمة. فالدولة- الأمة هي الظاهرة التاريخية. وبالتالي الدولة هي التي تنقل القوم إلى مستوى الأمة. فالاطمئنان إلى العامل الأيديولوجي لتحقيق الوحدة شكل من القدرة المستترة. ثم إنه نظر إلى الأجزاء العربية على أنها دول قطرية ذات سلط قطرية. وهذا

أيضاً أمر خاطئ لأنه أدى إلى القول بضرورة الكفاح ضد الدولة القطرية التى هى بالأصل غائبة.

بينما الواقع هو التالى: أننا لا نملك حتى الآن دولة قطرية ذات سلطة قطرية. إذ لو كنا نملك هذه الظاهرة لتحقق الجزء الأكبر من أشكال الوحدة. فالسلطة هى ما قبل قطرية أى أنها لا تعبر عن نزوع كلى يشمل سكان القطر ومصالحهم. إذا كان الأمر هكذا وهو هكذا فإن الشرط الأول لقيام الوحدة هو قيام الدولة القطرية. سلطتها القطرية ناتجة عن عقد إجتماعى لأن المصلحة العامة لسكان أى قطر عربى إنما تكمن فى زوال الحدود السياسية وحرية الانتقال والعمل ناهيك عن تحقيق الشعور بالكرامة الإنسانية والعزة القومية. إن سؤال الوحدة القديم يصبح سؤالاً راهناً بهذا المعنى. وبهذا المعنى فقط يصبح إمكانية قابلة للتحقيق طالما أن الوسيلة الضرورية ممكنة هى الأخرى.

لنأت إلى سؤال الحرية: هذا السؤال قديم أى طرح منذ بداية عصر النهضة. ما الذى يجعل سؤال الحرية راهناً ببساطة غياب الحرية؟ ولماذا غابت الحرية. كان الجواب سياسياً، انطلاقاً من أن السؤال هو سياسى فقط. فقد نظر إلى الحرية بوصفها تحرر الأمة من الفقر والجهل والاستعمار وما شابه ذلك. حسناً إنها أشكال من التحرر تستحق أن يقاتل من أجلها. وكل أشكال الحرية الآتية الذكر لا قيمة لها إذا لم تطرح الحرية بوصفها حرية الإنسان الفرد، أى حرية الأنا. لقد سلب الأنا ونفى ونسى، لم تكن السياسة وحدها هى التى غربته عن عالمه، بل القيم السائدة بكل أنواعها. جعلت منه شيطاناً يعاذ بالله منه.

إن إعادة السؤال عن الحرية اليوم لا معنى له إلا بطرح الأنا الحر، الأنا الفرد الذى يحب ويكره ويغضب ويشك ويؤمن ويحن ويكتئب ويحلم.. إلخ. هذا هو الذى نسى وعذب. إننا فى طرح السؤال عن الأنا على هذا النحو نحرر الأنا من الوعى المتراكم تاريخياً بهذا الكائن الوحيد القادر على التحايل بإخفاء أنه الحقيقية والظهور ظهوراً كاذباً بسبب قمع النظام القيمى — السياسى له. والحق أن سؤال الأنا مرتبط إلى حد كبير بسؤال راهن ومُلح أمام الفكر العربى المعاصر، ألا وهو سؤال الدين والسياسة والعلاقة بينهما.

لقد طرح الفكر العربي على امتداد قرن سؤال الدين بارتباطه بالعلم والفلسفة. وكان دائماً يريد للعلم أن يتحرر من القول الديني، ويريد للفلسفة أن تتال استقلالها، دون أن يعنى ذلك أن العلاقة بين الدين والسياسة لم تطرح. بل طرحت فى إطار الإصلاح الدينى الإسلامى ومشكلة الحكم والتي أخذت صيغة فصل الدين عن الدولة لدى التيار العلمانى عموماً ولدى الأصلاح الدينى وبخاصة عند عبده وعلى عبد الرزاق. وهى مناقشات تمت فى عالم يسير نحو بناء الدولة الحديثة. ولم تشهد المنطقة حركات إسلامية كما هو حال الحركات الإسلامية الراهنة التى تكاد تسيطر على الوعى العام والشارع العربى.

إن سؤال الدين والسياسة، هو سؤال عملى أولاً وقبل كل شئ. لا يمكن أن تتحرر السياسة من الدين إلا إذا تحررت السياسة من دولة السلطة وصارت تعبيراً عن سلطة الدولة. ذلك أن دولة السلطة هى شكل ضيق من ممارسة السياسة عبر التحكم الكلى بتلابيب المجتمع من أجل مصالح فئة ضيقة تجعل من نفسها عدواً للمجتمع وخصماً عنيداً للسكان، ولأنها- كما تعتقد- قادرة على الاستمرار بالقضاء على المجتمع السياسى والمدنى- فإنها لم تجد أمامها إلا البديل الإسلامى السياسى الذى يملك إرادة قوية وفاعلة، ولكن دون إمكانيات يُدافع عنها، لأن التاريخ لا يعيد نفسه أبداً.

إن حل العلاقة السائدة الآن بين السياسة والدين رهن بحل العلاقة بين السياسة والمجتمع. وحلّ كهذا إمكانيّة متوافرة فيما لو بُدئ بدولة العقد الاجتماعى لتحويل دولة السلطة إلى سلطة الدولة عبر الخيارات الحرة للمجتمع الذى يعترف قبل كل شيء بأن الوصول إلى السلطة عملية ديمقراطية دستورية تحتاج إلى سيرورة يقودها المجتمع بالذات. وسؤال الحرية بارتباطه أيضاً بسؤال الديمقراطية يجعل من المجتمع قوة حيوية قادرة على الحفاظ على منجزات الحرية والديموقراطية عبر آليات الاختيارات الحرة لسلطة الدولة من جهة ولتعميم الوعى بالحرية، بوصفها نمط الوجود الإنسانى الجماعى والفردى.

إن النتائج المترتبة على الانتقال من دولة السلطة إلى سلطة الدولة كثيرة وذات أبعاد ثقافية اقتصادية اجتماعية وتنموية وحدودية. فسلطة الدولة وحدها تفكر بوصفها

عقل المجتمع. فيما دولة السلطة لا تفكر إلا بذاتها وباستمرارها وبايجاد كل السبل الكفيلة بالقضاء على ما تتعرض له، وبالتالي هي دولة قمعية بامتياز.

إن الدولة بوصفها ممثل المجتمع، لا تفكر بديلا عن المجتمع بل تعبر عن المجتمع في كل طموحاته بمعزل عن نتائج النجاح والفشل لدولة السلطة. تفكر بثرائها، فيما سلطة الدولة تفكر بثراء المجتمع، بتنمية المجتمع، بحاجات المجتمع وهكذا. ولعمري إن هذا السؤال هو أهم سؤال ينتصب أمام الفكر العربي المعاصر لأن في الجواب النظري والعلمي عنه نحدد جزءاً كبيراً من خيارات المستقبل.

ومن الأسئلة التي مازالت حاضرة في الفكر العربي سؤال نحن والآخر. تشير نحن إلى العرب وتشير الآخر إلى الغرب. مفهوم العرب واضح، مفهوم الغرب غامض. إنه قوة عسكرية علمية اقتصادية ثقافية مهيمنة عالمياً. أمريكا في هذا العصر غرب لأنها تنتمي تاريخياً إليه. الآخر المهيمن هذه هي المشكلة التي كان الفكر العربي يضعها موضع التساؤل في صيغتين: كيف نصير غرباً؟ وكيف نتحرر من الهيمنة الغربية؟ علينا أن نتحرر من أولاً من السؤال القديم: كيف نصبح غرباً؟ وكيف نتحرر منه؟ وهو سؤال زائف : سؤال يريد أن يستعيد حضارة خارجية ويعيد إنتاجها، كما يريد أن يتحرر منها، أى من هيمنتها بعد أن يعيد إنتاجها.

إن سؤال العرب عصر النهضة على هذا النحو والذي يتغزل به البعض الآن هو سؤال زائف بالمرّة. لأنه لم يفهم سيرورة الغرب من جهة، ولا سيرورة العرب من جهة أخرى. إذ لم ير في تقدم الغرب إلا مظاهر تقدم ولم ير في تقدم الشرق إلا في استيراد مظاهره. ولهذا أخفق في الإجابة عن السؤال.

الآن ما هو السؤال الجديد الذي يجب علينا أن نطرحه والذي يمس علاقتنا بالعالم؟ إن العالم قد تغير، ما يعيننا من التغير هنا هو التغير الذي له علاقة بالسؤال الآتى: كيف نرى علاقتنا بالعالم؟

جاء حين من الدهر كان المقصود بالعالم، المعسكرين: الرأسمالي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية والاشتراكي بقيادة الاتحاد السوفييتي أى أن معنى العالم هنا هو العالم الفاعل أى الدول ذات الفاعلية في تحديد صورة العالم. وكان العرب جزءاً من الأطراف بالقياس إلى المركزين الكبيرين، وكانت الأطراف فاعلة في حركة العالم. بحيث بدأ كل من المركزين ساعياً لأن يضم إلى جانبه العدد الأكبر من الأطراف

انطلاقاً من أن اكتساب الأطراف عامل من عوامل إضعاف هذا المركز أو ذاك. ومن آثار هذا الصراع على انتساب الأطراف كانت تتم بشكل من أشكال الهيبة والمساعدة والقيمة لدى المركزين.

لقد غاب التقسيم العالمي السابق. وأصبحنا أمام ظاهرة جديدة ألا وهي أن العالم أصبح مراكز بلا أطراف. فإذا كنا نعيش صراعاً أيديولوجياً بين مركزين كبيرين، فإن هذا الصراع كف عن الوجود، وأصبح العالم جملة مراكز تتسابق على التهام الأطراف. فليس قولنا أن العالم أصبح مراكز بلا أطراف أن كل ما في العالم أصبح مركزاً بل إن القوة التي كانت تتمتع بها الأطراف، إن من حيث هي حركات تحرر متحالفة مع الاتحاد السوفييتي أو من حيث هي دائرة في فلك الولايات المتحدة لم تعد تميز حركة العالم. إذا فاقول بأن العالم أصبح مراكز بلا أطراف يفضي إلى موت الأطراف.. والمراكز صارت معددة: المركز الأمريكي - المركز الأوروبي - المركز الياباني - المركز الصيني - المركز الروسي. وحركة العالم اليوم هي حركة المراكز هذه التي تعد في حال صراع أيديولوجي، ولا صراع نائم بفعل التهديد بالقوة النووية، إنه الآن صراع سلمى على اقتسام العالم في مرحلة جديدة من الرأسمالية هي العولمة. فكرة العالم تغيرت إذن، وعليه يجب أن يتغير مفهوم العالم عربياً الذي كان وقفاً على الغرب. وإذا كانت المراكز اليوم تبحث عن مجالاتها الحيوية فإن عدداً من الأمم التاريخية لا تستطيع إلا أن تفكر في وضع يؤهلها لأن تتجنب الهيمنة من جهة، وتفكر في مكانة ذات فاعلية يقرها من المراكز، كالهند مثلاً.

ولما كانت العولمة قد وفرت الأساس أمام كل شعوب الأرض لامتلاك التقنية مهما كانت متطورة، فإن سؤال التقدم التقني - العلمي ليس سؤالاً أساسياً. بل السؤال هو: كيف يغدو هذا التقدم عاملاً مساعداً في الحيلولة دون هيمنة المراكز، وتحقيق مكانة مهمة إلى جانب المراكز. فالعرب من الأقاليم الكبيرة سكاناً ومساحة، والغنية: ثروات وكوادر، ومن الأقاليم التي تتطوى على طموح لتكون أمة فاعلة بسبب استمرار الوعي التاريخي بالماضي.

لذلك سؤال العرب وعلاقتهم بالعالم يتضمن سؤالاً أهم: كيف يتحول العرب إلى أمة دولة، أو بصورة أقل مباشرة: كيف يمكن للعرب أن يصلوا إلى معادل سياسى مشترك، يحولهم من كم سكاني ومادى واقتصادي وثقافى إلى كيف جديد؟

لا شك أن هذا السؤال ينطوى بدوره على سؤالين مهمين:

(أ) ما هي العوامل الداخلية القادرة على إنجاز ذلك؟

(ب) كيف نتجاوز الكبح الخارجى لهذا الأمل؟

وعندى أن السؤال الأول هو الأهم، فالداخل حين تتحقق الرغبة فى ترتيبية فإن فعل الخارج يتضاءل بل ويصل حد التلاشى.

وقد يقول قائل: إنك تتحدث عن العرب الأمة- الدولة فى عصر يأن بزوال الدولة القومية. وهذا قول باطل بالمرّة. إن الدولة القومية حتى الآن باقية فاعلة إلى أبعد الحدود لكن العلاقات الدولية هى التى تغيرت وهى التى تظهر الآن مفهوما جديدا للسيادة القومية يقوم على حرية الفعل الاقتصادى- المالى خارج حدود الدولة القومية.

ولدينا مثالان ساطعان يدلان على استمرار الدولة القومية كحلم إنسانى. بعد البيرسترويكما وتحطيم جدار برلين عادت ألمانيا دولة قومية واحدة. لماذا لم تبقى ألمانيا دولتين شرقية وغربية؟ ما الذى دفع الألمان لإعادة الدولة القومية الواحدة. وبعد تفكك الدولة السوفييتية المتعددة القوميات عادت القوميات لتكوين دولها حتى الصغيرة منها التى لا ترى إلا بالعين المجردة كأسستونيا وملدافيا وليتوانيا.. وما زال الشيشان يطمحون لتكوين دولتهم القومية.

إن أمة كانت دولتين فصارت دولة - أمة ودولة متعددة القوميات تحولت إلى دول قومية. هذا جرى فى نهاية القرن العشرين وليس فى عصر القوميات، لكن سؤال الدولة- الأمة لم يعد مطروحا فقط فى حقل الوعى القومى بل فى حقل المصالح الأساسية للبشر الذين يشعرون بالانتماء إلى هوية وقومية. دون هذا لا يمكن الحديث عن علاقة مع العالم يكون فيها العرب فاعلين لا موضوع هيمنة.

وإذا كانت العولمة فى إحدى سماتها توحيد العالم وجعله أشبه بالقرية الكونية، فالأولى لمن يدعو إلى توحيد العالم أن يوحد أجزاء من العالم فى إطار وحدة العالم. وماذا تعنى وحدة العالم؟ إزالة الحدود الاقتصادية، فتح الحدود أمام انتقال الأفراد والأفكار والثقافات والسلع، وحدة مشكلات البشر، وحدة مناهضة الآثار المدمرة لحركة العالم العولمية... الخ. ألا يتطلب هذا وجود كتل كبيرة للتلاوم مع حركة العالم؟ هل يتطلب هذا كتلة مبعثرة كالعرب إعادة اللحمة أية لحمة ما بين أجزاء هذه الكتلة؟

وقد تسألون ماذا عن سؤال الصراع مع الصهيونية ودولة إسرائيل: الحق أقول لكم إن إسرائيل الناتجة عن العصر الاستعماري المباشر للمنطقة، والمتلائمة مع حركة الرأسمالية- الإمبريالية، لم تعد تمتلك شرط وجودها الآن. فزوال مظاهر الاستعمار القديم تكاد تكون عامة وكلية باستثناء ظاهرة إسرائيل. وهى الآن موجودة بفضلنا وليس أنفا عنا. إنها ظاهرة غير قابلة للحياة فى عالم متشابه لكون فيه نشازا تاريخيا.

وعندى إن الإجابات العملية عن الأسئلة السابقة هى الكفيلة بأن تجعل من الإجابة عن سؤال ما مصير إسرائيل إجابة عملية، أى أن إسرائيل إلى زوال بفعل الحركة الكلية للعرب. دون هذا الفعل لا جواب عن أية أسئلة خاصة.

هل هناك أسئلة أخرى غير تلك التى طرحنا؟ نعم! ولكن حل الأسئلة الكبيرة كفيل بحل الأسئلة الصغيرة.